ترأس اجتماعاً لأعضاء مجلس إدارة مؤسسة ضمان مخاطر القروض

عرنوس: تنظيم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

الوطن

ترأس المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء أمس اجتماعاً لأعضاء مجلس إدارة مؤسسة ضمان مخاطر القروض تركز على ضرورة تنظيم قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وخصوصاً مع اكتمال البنية التشريعية المتعلقة به مع صدور القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢١ الذي يسمح بتأسيس مصارف التمويل الأصغر وزيادة التأهيل والتدريب والترويج للمشروعات القابلة للتنفيذ في كل محافظة.

وجرى خلال الاجتماع تقييم المراحل النهائية لبدء مؤسسة ضمان مخاطر القروض إبرام اتفاقيات مع المصارف العامة والخاصة لتقديم الضمانات لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر باعتبارها أولوية تنموية تسهم في تطوير عملية الإنتاج وتأمين فرص عمل.

وشدد المجتمعون على التشبيك بين مؤسسة ضمان مخاطر القروض وهيئة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتأمين متطلبات النهوض بقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ليؤدي دوره الريادي في دعم الاقتصاد الوطني وفق برنامج عمل متكامل كذلك زيادة نشاط الهيئة في مجال التدريب والتأهيل والترويج للمشاريع وجذب المستثمرين إليها والتواصل مع الوحدات الإدارية في المحافظات للوقوف على الفرص الاستثمارية المتاحة فيها.

وأكد المهندس عرنوس أن مؤسسة ضمان مخاطر القروض تكتسب أهمية خاصة لتسهيل الحصول على التمويل المصرفي وهو ما يتطلب وضع خارطة متكاملة لهذه المشروعات وفق ما تتمتع به كل محافظة من مقومات تنموية لافتاً إلى ضرورة منح أولوية التمويل للمشروعات التي تعطي قيمة مضافة وتدعم القطاعين الزراعي والصناعي وتسهم في دعم الشباب لإقامة المشروعات التنموية الخاصة بهم.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية تكامل أدوار كل الجهات المعنية بتوصيف الفرص الاستثمارية ودراسة الجدوى الاقتصادية وتمكين أصحاب المشروعات من الوصول إلى التمويل المناسب.

فلاحون نقلوا «خط الاستواء» إلى الساحل بإنتاج الفواكه

صالح: مردود اقتصادي كبير بتكاليف أقل

موسى: الاتجاه إلى التصدير بحاجة إلى الدعم الحكومي

طلال ماضي

عند تجوالك في سوق باب سريجة بدمشق بلفت نظرك مشاهد من فواكه استوائية منتشرة في أكثر من محل وأسعارها مرتفعة تسأل هل هذه الفواكه من إنتاج بلدنا أم هي مستوردة..؟ إنها من إنتاج الساحل السوري.

وسجلنا أسعار بعض الفواكه الاستوائية المعروضة كالتالي كيلو المنغا ١٠ آلاف ليرة وبابايا ٤ آلاف والكيوي ٧ آلاف وأفوكادو ٨ آلاف والشوكولا ٥ آلاف وحبة جوز الهند ٦ آلاف والدراكون ١٢ ألف.

وتتميز الفواكه الاستوائية على وجه العموم بأشكالها الغريبة ورائحتها ومذاقها القوي وهي إضافة إلى ذلك كنز في قيمتها الغذائية العالية لوفرة المعادن والفيتامينات فيها إلى جانب الألياف والدهون الأحادية غير المشبعة.

الفواكه الاستوائية دخلت إلى سورية لأول مرة في عام ٢٠١٠ بحسب الخبير الزراعي نادر صالح في تصريح لـ«الوطن» وهي ذات مردود اقتصادي كبير قياساً بالمزروعات المنتشرة في الساحل مثل الحمضيات حيث شجرة الأفوكادو تنتج ٤٠٠ كيلو سعرها في الأسواق ٣،٥ ملايين ليرة سورية على حين ٤٠٠ كيلو ليمون حامض سعرهم اليوم ٣٢٠ ألف ليرة.

ولفت صالح إلى أن الأشجار الاستوائية بحاجة إلى رعاية واهتمام ومستلزمات زراعية أقل من بقية الأصناف ومردودها أعلى منها لكنها محكومة بظروف الطقس حيث يمكن زراعتها على مسافة ٣ كم من البحر وكل ما تم الابتعاد عن البحر أكثر تقل خيارات ظروف زراعتها.

في الساحل السوري مساحات جيدة تضم أشجاراً استوائية بحسب شيخ الكار صالح الذي يشرف على أعمال زراعتها وتضم أنواعاً مميزة مثل الدراكون التي تصل سعر الحبة الواحدة إلى ٨٠٠٠ ليرة والشوكولا البيضاء لافتا إلى ارتفاع أسعار بعض الغراس ويصل إلى مليون ليرة مثل شجرة من نوع «شيكو» بالمقابل سرعة الإنتاج حيث يمكن للمزارع أن يأكل من إنتاج الغرسة في العام التالي لزراعتها وبعد ٤ أعوام أن يبيع كميات كبيرة.

تنسيق عمل مزارعي الزراعات الاستوائية بحاجة إلى جمعية لتنظيم عملهم وهناك مساع جدية للخروج بهذا التنظيم خلال هذا العام بحسب مصادر خاصة لـ«الوطن» التي بينت أن منتجات الفواكه الاستوائية يتم تسويقها في الأسواق السورية ولها زبائنها وجميع الإنتاج لا يكفي مدينة واحدة وهناك طلب عليها من قبل طبقات المجتمع المخملية.

التاجر في سوق الهال بطرطوس المتخصص بتجارة الفواكه ياسر مهنا بين أن تجارة الفواكه الاستوائية تشهد تحسناً ملحوظاً وهناك جهود تبذل لإيصال هذه الفواكه إلى جميع المحافظات السورية، وفي سوق الهال يوجد عدد قليل من التجار الذين يقومون بتسويقها إلى المحافظات الأخرى، لافتا إلى أن السوق تحول خلال فترة قليلة من الاستيراد إلى كفاية الأسواق المحلية والتفكير بالتصدير.

الفواكه الاستوائية كانت تأتي من الخارج والإنتاج المحلي كان يتعثر بيعه بحسب المهتم زياد موسى وقال إن الأسواق السورية شهدت تحسناً ملحوظاً خلال هذا العام والعام الماضي في تسويق الفواكه الاستوائية على الرغم من ارتفاع أسعارها لافتا إلى أن المنتجات السورية تضاهي المستوردة وأصبح الطلب عليها من جميع المحافظات وخاصة دمشق وحلب بعد تذوق المواطن السوري لطعم هذه الفواكه وإعجابه بها وطلبها من فئات محددة.

وأشار موسى إلى تنوع المنتجات الاستوائية التي يتم ضخها في الأسواق يومياً وتقدر بحوالي نصف طن من كل نوع يتم شحنها للمحافظات بعد العمل الجدي على تسويق هذه المنتجات والعمل بخسارة في الفترة الأولى لإيصال المادة إلى الأسواق لكون زبائنها فئات قليلة تتنوع وتنتشر بعد تذوقها.

وحول الهامش الكبير للربح بين سعر الفلاح وسعر المستهلك بين موسى أن تكاليف النقل كبيرة جداً ويتم شراء المازوت المخصص لسيارات النقل بالسعر الحر الليتر ١٢٠٠ ليرة إضافة إلى بعض الصعوبات لكون انتشار الفواكه الاستوائية ما زال في بدايته وبعض الدوريات تظنه مستوردا على الرغم من الفواتير التي تكون مع سيارة الشحن.

وبين موسى أن الإنتاج الوفير لمادة الكيوي مع الجودة الجيدة من ناحية الحجم والطعم أوقف استيراد الأجنبي وبعض المنتجات كالمنغا السورية تضاهي المصرية لافتا إلى أن الاتجاه إلى الأسواق التصديرية بحاجة إلى دعم حكومي للإنتاج والتصدير.

وحول كمية الإنتاج التي تم نقلها للمحافظات خلال الفترة الماضية بين موسى أن المنغا تم شحن نحو ١٠٠ طن والأفوكادو نحو ١٥٠ طناً والكيوي بحدود ٦٠ طناً والقشطة والأنواع الأخرى عشرات الأطنان.

الهدف ضرب كبار المهربين وليس «المتعيشين»

٤ شاحنات عند «عالقين» في درعا تحمل معمل حديد مهرباً

عبد الهادي شباط

كشف المقدم بديع عاقل رئيس ضابطة سيار دمشق في الإدارة العامة للجمارك لـ«الوطن» عن ضبط ٤ شاحنات تحمل آلات ومعدات صناعية في محافظة درعا وبعد الكشف على هذه الآلات اتضح أنها معمل لصناعة الحديد (الأنابيب)، معظم أجزاء ومكونات هذا المعمل مهربة وأنه كان يتم نقل المعمل من منطقة عالقين في محافظة درعا إلى ريف دمشق، ورجح أن تكون مكونات هذا المعمل أدخلت بطرق غير شرعية وخاصة أن الكثير من المهربين والمخالفين استغلوا الظروف العامة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية للمتاجرة وإدخال المهربات.

وبين أنه تم خلال الشهر الماضي ضبط العديد من حالات التهريب معظمها آليسة ومواد غذائية وقطع تبديل للسيارات وأن هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ومن دون التحقق من هوية هذه المواد ومنشئها ومدى سلامتها.

وأنه بناء على ذلك يتم العمل على تكثيف العمل الجمركي والتشدد مع حالات التهريب التي يتم ضبطها مع التركيز على المعابر والمناطق الحدودية والطرقات الرئيسية لمنع وصول المهربات للأسواق المحلية، حيث يتم العمل على خطة واسعة في العمل الجمركي في مختلف الأراضي السورية وتغطية مختلف المناطق وضبط كل المعابر والمنافذ التي كان يسلكها المهربون سابقاً مستفيدين من الظروف العامة التي سادت هذه المناطق خلال السنوات الماضية، لأنه غير مسموح بضرب الاقتصاد الوطني وإضعافه عبر اختراق القانون وإدخال المهربات إلى الأسواق المحلية على حساب الصناعات الوطنية وعدم خضوع هذه المهربات للكشف والتحقق من سلامتها ومدى صلاحيتها وخاصة المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية والطبية والأدوية وغيرها من المواد التي تمس سلامة المواطن بشكل مباشر حيث يقوم الكثير من التجار والباعة على بيع مثل هذه المواد في السوق المحلية بناء على رخص ثمنها من دون أي اعتبار لمدى صحتها وسلامتها.

واعتبر المقدم أن هناك توجيهاً للمفارز الجمركية في التركيز على قضايا التهريب الكبيرة ومتابعة كل خيوط هذه القضايا للوصول إلى المنشأ الأساس لها لأن الأهم هو ضرب كبار المهربين (حيتان التهريب) وليس الهدف هو التوجه نحو بعض المتعيشين على بيع المهربات عبر البسطات وغيرها لأنهم الحلقة الأخيرة في سلسلة التهريب والحلقة الأضعف، وهم ليس الهدف الأساس للعمل الجمركي فمعظم عمليات التدقيق والتحري اليوم تتطلق نحو الوصول إلى مستودعات ومخازين التهريب الأساسية التي يعتمد عليها المهربون في تخزين بضائعهم ومنها نقلها وتسويقها على مراحل نحو الأسواق المحلية وهناك العديد من القضايا يتم حالياً متابعتها والتحري حولها خاصة أن المهربين يحدثون آليات وأساليب الغش والخداع لديهم لتمرير المهربات نحو الأسواق المحلية والاحتيال على القانون عبر الكثير من الأشكال أهمها التلاعب بالبيانات مثل إدخال جزء من البضاعة بشكل نظامي وفق بيانات جمركية معدة بشكل نظامي ومن ثم يتم إدخال كميات مضاعفة من البضاعة الواردة في البيانات الجمركية التي غالباً ما تكون بضاعة مجهولة المصدر وغير واضحة المواصفات.

نسبة تنفيذ خطة زراعة القمح للموسم الحالي بلغت حتى تاريخه نحو ٩٥ بالمئة والشعير ٩٢ بالمئة

حيدر لـ«الوطن»: هناك شكاوى بأن بعض المصارف الزراعية لا توزع الأسمدة للمزارعين

رامز محفوظ

بيّن مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة أحمد حيدر في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نسبة تنفيذ خطة زراعة القمح للموسم الحالي بلغت حتى تاريخه نحو ٩٥ بالمئة والمساحات المزروعة بالقمح بلغت ١،٤٧٦ مليون هكتار، في حين أن نسبة تنفيذ الشعير بلغت ٩٢ بالمئة والمساحة المزروعة منه بلغت حتى تاريخه بحدود ١،٣٨٢ مليون هكتار، مبيناً أن المساحة الإجمالية المخصصة لزراعة الشعير هذا الموسم منخفضة وأقل من العام الماضي لكن بالمقابل هناك زيادة بالمساحات المزروعة بالقمح أكثر من نسبة انخفاض المساحة المزروعة بالشعير، لافتاً إلى أن المساحة المزروعة بالقمح الموسم الحالي تزداد عن المساحة المزروعة الموسم الماضي بأكثر من ١٢٠ ألف هكتار.

وأشار إلى أنه كان من المقرر توزيع الأسمدة الآزوتية للمزارعين من قبل المصرف الزراعي التعاوني لمحصول القمح حصراً حتى نهاية شباط الماضي وتم تمديد مدة التوزيع بناء على طلب من وزارة الزراعة حتى ٣١ آذار باعتبار أنه كان هناك بعض الزراعات متأخرة ونتيجة لنقص كميات الأسمدة التي تتوزع على المزارعين من قبل المصارف الزراعية في المحافظات خلال الفترة الماضية وعدم حصول نسبة من الفلاحين على الأسمدة الآزوتية.

ولفت إلى أنه تم تمديد مدة توزيع الدفعة الأولى من الأسمدة الآزوتية لنهاية كانون الثاني الماضي ومن ثم بدء توزيع الدفعة الثانية وكان من المقرر أن تكون مدة التوزيع شهراً واحداً لكنها كانت غير كافية لذا اضطررنا لتمديد مدة التوزيع حتى نهاية شهر آذار الجاري كي يحصل جميع المزارعين على مستحقاتهم.

وأوضح بأن كميات الأسمدة الآزوتية تصل تباعاً خلال الفترة الحالية إلى المصرف الزراعي التعاوني ونحن نأمل أن يتم توزيع الدفعة الثانية وأن يحصل جميع مزارعي القمح على مستحقاتهم.

ونوه بأن الأسمدة التي توزع حالياً وصلت لبعض المصارف الزراعية في المحافظات لكنها لم تصل لجميع المصارف وهناك شكاوى من قبل المزارعين بأن بعض المصارف الزراعية في بعض المناطق في المحافظات لم توزع الأسمدة ومصارف أخرى تقوم بالتوزيع حالياً.

وبيّن حيدر بأنه تحدث أمس مع مدير العام للمصرف الزراعي وأكد له أنه بعد ١٥ الشهر الجاري ستكون الأسمدة موجودة في جميع المصارف الزراعية في المحافظات.

وكان رئيس مجلس الوزراء قد وافق مؤخراً على توصية اللجنة الاقتصادية باستمرار المصرف الزراعي التعاوني ببيع السماد الآزوتي للفلاحين بالسعر المدعوم لموسم القمح حصراً وذلك حتى نهاية شهر آذار الجاري.

وعن أسعار الأسمدة الآزوتية المدعومة التي تباع من المصارف الزراعية أشار مدير الإنتاج النباتي إلى أن سعر مبيع السماد الآزوتي نوع يوريا من قبل المصارف للدونم ١٩٣ ألف ليرة للطن الواحد وهو سعر مدعوم في حين أن سعر مبيعه في الأسواق أكثر من ١،٣ مليون ليرة، لافتاً إلى أن الفرق هائل بين السعر المدعوم لسماد اليوريا والسعر في السوق والحكومة تتحمل العبء الأكبر لتأمين الكمية الكافية من الأسمدة ودعم الأسمدة لذا فإن المزارعين دائماً يطالبون بتوفير الأسمدة لهم بالسعر المدعوم.

ولفت حيدر إلى أن الاعتماد على الزراعة البعلية للقمح مخيف هذا الموسم إذ إنه كان هناك انحباس للأمطار خلال الفترة الماضية لكن مع هطول الأمطار الغزيرة مؤخراً تم إحياء محصول القمح، مبيناً في الوقت نفسه أن موضوع تأمين الأسمدة حالياً هو الموضوع الضاغط والأساسي بالإضافة لموضوع تأمين المحروقات للأراضي المروية.

وبين أنه يوجد توزيع للمحروقات على مزارعي القمح لكن ليس بالنسبة المطلوبة والحكومة تعمل على تأمين جزء من المحروقات لهم.

ولفت إلى وجود شكاوى من المزارعين عن نقص المحروقات واعتراض من قبلهم على السعر الذي تم تحديده من قبل الحكومة لشراء القمح وهو ٤٥٠ ليرة للكيلو الواحد زائد ١٠٠ ليرة مكافأة، موضحاً بأنه عندما تم تحديد هذا السعر تم تحديده على أساس أن الحكومة ستعطي المزارعين كامل مستلزمات الإنتاج بموسم القمح لكن باعتبارها لم تستطع إعطاءهم إياها كاملة ستحدد سعراً جديداً لشراء القمح بناء على التكاليف التي يدفعها المزارع وستسعى حتماً بألا يكون المزارع خاسراً بالمطلق.

وأكد بأنه لو تم حصول المزارع على كامل مستلزمات إنتاج القمح بالسعر المدعوم الذي حددته الحكومة لن يخسر المزارع في حال شراء الكيلو منه بسعر ٤٥٠ ليرة، مبيناً أن السعر الذي حددته الحكومة لشراء القمح للموسم الحالي لا يعتبر نهائياً وهو سعر مبدئي تم تحديده بداية الموسم على أساس أن الحكومة ستؤمن كامل مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومحروقات لمزارعي القمح لكنها استطاعت تأمينها بشكل جزئي.

وأشار حيدر إلى أن فارق التكلفة التي يدفعها المزارع لزراعة القمح سيحسب وستتم إضافته على سعر شراء القمح وسيتم تحديد سعر أفضل بكثير من ٤٥٠ ليرة لكيلو القمح مع هامش ربح إضافي للمزارع.

وختم بالقول: إن حصاد القمح وإنتاجه سيبدأ في شهر أيار القادم.

بدوره أكد رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن» أن هناك نقصاً كبيراً حالياً بجميع أنواع الأسمدة ونقصاً في توزيعها على الفلاحين وهناك شكاوى كثيرة تصل إلى الاتحاد العام للفلاحين بخصوص نقص السماد وخصوصاً للقمح الذي يحتاج لسماد اليوريا بشكل خاص.

توزيع ٨٠ ألف طن من الأسمدة وتمديد تسليم الدفعة الثانية

مدير المصرف الزراعي: دعم الأسمدة بأكثر من مليون ليرة للطن الواحد للمحاصيل الإستراتيجية

محمود الصالح

كشف المدير العام للمصرف الزراعي التعاوني إبراهيم زيدان عن تسليم ٨٠ ألف طن من السماد الآزوتي للفلاحين لمحصول القمح فقط. وبين المدير العام في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المصرف ونتيجة محدودية توافر الأسمدة تم تأمين السماد الذي يحتاجه محصول القمح فقط، حيث تم توزيع الدفعة الأولى من حاجة النبات في الموعد المحدد للزراعة وبلغت الكمية الموزعة وفق المساحات المزروعة بشكل فعلي، والذي يتم إثباته من خلال الجهات الزراعية والفلاحية في المحافظات، حيث تم توزيع ٦٠ ألف طن من هذا السماد للقطاعين الخاص والتعاوني، إضافة إلى ٢٠ ألف طن من الدفعة الثانية للاحتياج النباتي لمحصول القمح، وبقي ٤٠ ألفاً من الدفعة الثانية لمحصول القمح لم يتم توزيعها بسبب عدم توافرها في فروع المصرف الزراعي، وأضاف زيدان: إن المصرف لم يمول في هذا الموسم أياً من المحاصيل الزراعية سوى محصول القمح، ولكن سيتم تمويل المحاصيل الأخرى حسب توافر المادة لدى فروع المصرف.

ونظراً لانتهاء الفترة القانونية لتمويل الدفعة الثانية بالأسمدة في نهاية شهر شباط، ونتيجة عدم تمكن المصرف من تسليم كامل الدفعة الثانية، فقد وافقت اللجنة الاقتصادية على تمديد فترة التمويل حتى نهاية آذار الحالي، وتوقع زيدان أن يتم خلال هذه الفترة تسليم كامل مخصصات الدفعة الثانية لمحصول القمح للفلاحين. مشيراً إلى استمرار المصرف الزراعي في توفير الأسمدة بالسعر المدعوم الذي يصل الدعم فيه للطن الواحد إلى ١١٥١٤٠٠ ليرة، وذلك بهدف توفير الدعم للقمح لكونه من المحاصيل الإستراتيجية.

أسماء وهمية تستلم شبكات ري ثم تبيعها

مِنَح شبكات الري في الغاب تُباع بـ٥٠ ألف ليرة وسوف: هذه حالات قليلة وتعتبر استثناء

الوطن

وجدت شبكات الري بالتنقيط التي تم توزيعها مؤخراً في سهل الغاب بحماة لغاية إنشاء حدائق منزلية طريقها إلى الأسواق، وتم بيع الشبكة الواحدة بسعر وسطي بين ٥٠ و٦٠ ألف ليرة بحسب مصادر أهلية وخاصة لـ«الوطن»، ولم يتم استثمارها من قبل المستفيدين للغايات التي وزعت من أجلها.

مصادر لـ«الوطن»: بينت أن بعض العاملين في المديرية العامة لتطوير الغاب وضعوا أسماء وهمية لأشخاص على أنهم مزارعون لا يملكون أي أرض واستلموا شبكات ري وقاموا ببيعها، كما استفاد بعض الموظفين من البطاقة التي تم منحها من قبل المنظمات بهدف الحصول على مواد تموينية وكان المستفيد إما الزوج أو الابن أو... وتتضمن المنحة شبكة ري وكيس بذار لعدة محاصيل.

المهندس أوفى وسوف مدير الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب بين في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الشبكات التي يتم توزيعها تغطي مساحة ٤٠٠ م٢ تم توزيعها عبر منظمة دولية مرفقة ببطاقة تموينية عائلية لمدة ٦ أشهر و تتم مراقبة تنفيذها من قبل الوحدات الإرشادية ومن لا يلتزم يحرم من المعونات وتتم ملاحقته، ونفى عدم استثمار الشبكات في المكان غير المخصص لها باستثناء بعض الحالات ممن استلموا ولا يملكون أراضي.

وقال وسوف: تم توزيع ٩٠٠ شبكة ري بالتنقيط في منطقة الغاب الشهر الماضي وسيتم إيقاف معونة كل مستفيد لم يقم بزراعة أرضه واستثمار شبكة التنقيط، لافتاً إلى أنه تم اختيار العينات بشكل عشوائي.

اليوم بعد سنوات على إطلاق مشروع تأمين شبكات التنقيط الأسرية، في حال قمنا بالمسح الميداني كم مستفيداً سنجد قد استثمر المنحة بالطريقة الصحيحة ولأجل غايات الزراعة؟ بالمقابل كم سنجد مستفيدين آخرين تاجروا بها؟ والسؤال: هل حققت هذه المنح الغاية من توزيعها، وهل تم توزيعها بالشكل السليم ووصلت إلى المستفيد الحقيقي الذي هو بأمس الحاجة لها سؤال يبحث عن جواب..؟!